مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف
مجلة دولية نصف سنوية ISSN :2602 554X-
المجلد 01 العدد 01 السنة 2016 ص ص: 59-77

الاستراتيجيات الحديثة لعمل الشرطة لمواجهة جرائم العنف الأسري

Modern police strategies for dealing with domestic violence crimes

أ/ محمد شنه*
جامعة عباس لغرور-خنشلة
chenna. mohamed@yahoo. fr

ملخص المداخلة:

إن مواجهة الشرطة لجرائم العنف الأسري بشكل فعال ، لا يمكن أن تتحقق دون تعاون أفراد المجتمع مع ما تبذله الشرطة من جهود ، ذلك أن جرائم العنف الأسري تعد من أشد أنواع الجرائم التصاقا بخصوصيات المجتمع وهي في معظمها تمس الحياة الخاصة لأفراده ، ولذلك فإنه من الضروري إقامة علاقة مبنية على الثقة والتعاون بين الشرطة والمواطنين ، والتأكيد على أهمية كسب ثقتهم ، والحصول على تأييدهم ومشاركتهم ، بهدف رفع مستوى الأداء الشرطي ، وتحصين المجتمع ضد أخطار جرائم العنف الأسري ، ويمكن تجسيد هذا التعاون بين الشرطة وأفراد المجتمع في استراتيجية الشرطة المجتمعية (الجوارية) ، و التخصص الشرطي في حماية الأسرة ، وسأتطرق الى هذا الموضوع من خلال عرض تجارب لدول غربية وعربية لها دور رائد في اعتماد هذه الاستراتيجيات و النتائج المحققة من تنفيذها.

الكلمات المفتاحية :عمل الشرطة ، جرائم العنف الأسري

Abstract :

Reporting to the police for domestic violence offenses effectively, can not be achieved without the cooperation of community members with the efforts of the police efforts, domestic violence offenses are the types of crimes close to specifics of society are mainly affecting the privacy of its members, and it is therefore necessary to establish relationships based on trust and cooperation between the police and citizens, and emphasis on the importance of gaining their trust 'and get their support and present to them in order to improve the performance of the agent, vaccination of the community against the risks of domestic violence, an illustration of this cooperation between the police and the community in the strategy of community policing and specialization , the policeman in the protection of the family, I will raise this question in the experience of Western and Arab states have a leading role The adoption of these strategies and the results obtained, of implementation.

KeyWords: police strategy, domestic violence crimes

* المؤلف المراسل .

مقدمة

تتميز جرائم العنف الأسري بالروابط الأسرية التي تجمع أطرافها ، حيث ينتمي كل من مرتكب العنف والضحية إلى أسرة واحدة ، إلا أن هذه الجرائم غالبا ما تحاط بالكتمان والسرية، بسبب صلة القربى التي تربط الضحية بالجاني ، إذ إنها تشكل عائقا رئيسا أمام التبليغ عنها خوفا من الدخول في دوامة الاجراءات والمحاكم ، والتي قد تؤدي في النهاية إلى إنهيار البناء الأسري ، ولذلك فإن رغبة الضحية بالمحافظة على كيان الأسرة تقف حائلا أمام تقدم الضحية بشكوى .

وتشكل جرائم العنف الأسري أحد التحديات التي تواجه أجهزة العدالة الجنائية المتمثلة في الشرطة والقضاء ، نظرا لكون هذه الجرائم من أكثر الجرائم تعقيدا لصعوبة كشفها والتي تبقى في الغالب طي الكتمان ، بسبب انغلاق وحدة الأسرة على الخارج بالإضافة إلى امكانية استفادة الفاعل من عنصر المباغتة ، وهذا يوفر الوقت الكافي لتنفيذ الجريمة بأساليب مبتكرة ، إضافة إلى صعوبة توفير الأدلة الكافية بسبب توفر الوقت اللازم لدى الفاعل لإخفاء الأدلة التي تدينه لإدانة .

ذلك أن محاولة هذه الأجهزة القيام بدورها في مواجهة جرائم العنف الأسري بشكل مناسب وفعال ، تصطدم بالطبيعة الخاصة لهذه الجرائم ، حيث تتولد هذه الخصوصية من ظروف ارتكابها والعلاقة بين أطرافها، إذ أن انتماء الجاني والضحية إلى أسرة واحدة من شأنه أن يسهل على الجاني أمر ارتكاب جريمته، و يزيد من قدرته على طمس معالمها، الأمر الذي يفرض على جهاز الشرطة أعباء اضافية لحماية الضحايا المفترضين قبل الاعتداء وبعده، ولذلك فإنه من الضرورة بمكان تطوير آليات مكافحة جرائم العنف الأسري وفق استراتيجيات ذات فعالية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذا النوع من الجرائم. وعليه تطرح هذه المقالة إشكالية مفادها: **ما مدى فعالية الاستراتيجيات الحديثة لعمل الشرطة في مواجهة جرائم العنف الأسري؟**

و سأحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال تقسيم هذه المداخلة إلى مبحثين: أتناول في الأول دور التعاون بين الشرطة والمواطنين في الاستراتيجيات الحديثة لعمل الشرطة في مواجهة جرائم العنف الأسري، أما المبحث الثاني فهو مخصص لنموذجين من الاستراتيجيات الحديثة لعمل الشرطة وهما :نموذج الشرطة المجتمعية ونموذج التخصص الشرطي في مواجهة جرائم العنف الأسري. مع ذكر تجارب تطبيقية لدول رائدة في تنفيذ هذه الاستراتيجيات لبيان مدى فعاليتها في مواجهة جرائم العنف الأسري.

المبحث الأول: دور التعاون بين الشرطة والموطنين في الاستراتيجية الحديثة لعمل الشرطة

إن التطور الكبير الذي طرأ على الأهداف التي تسعى الشرطة إلى تحقيقها ، جعل الشرطة غير قادرة على الوفاء بمتطلبات تحقيق هذه الأهداف بالشكل المطلوب اعتمادا على قدراتها الذاتية دون مساعدة المواطنين.

ولا شك أن وجود علاقة قوية بين الشرطة والمواطنين من شأنه أن يدعم فرص النجاح في مواجهة الجريمة ، وبشكل خاص تلك الجرائم التي تمس خصوصيات المواطنين، و التي ترتكب داخل الأسرة ، بحيث يصعب وصول الشرطة إلى المعلومات المتعلقة بهذه الجرائم دون تلقي المساعدة من هؤلاء المواطنين ، إضافة إلى صعوبة تنفيذ برامج الوقاية من الجريمة في غياب هذا التعاون.

وينبثق واجب أفراد المجتمع في دعم جهود الشرطة للوقاية ومواجهة جرائم العنف الأسري، من كون هذه الجرائم تقع في معظم الأحيان في غياب الشرطة ، ولذلك لن تستطيع الشرطة ضبط هذه الجرائم دون تعاون أفراد المجتمع الذين اتصلوا بهذه الجريمة بشكل من الأشكال . كما أن الكثير من الجرائم تقع نتيجة إهمال المجني عليه، ولهذا فإن تعاون المواطنين من خلال التقيد بتعليمات الشرطة، من شأنه أن يقلل من فرص ارتكابها. (العطار، 1995م، ص85)

وعليه سأتطرق في هذا المبحث إلى دور التعاون بين الشرطة والمواطنين في مواجهة جرائم العنف الأسري، من خلال التطرق إلى عوامل عزوف المواطن الجزائري عن التعاون مع الشرطة ، وما هي الأسس الكفيلة بتحسين العلاقة بين المواطن والشرطة وتوحيد جهود الطرفين لتحقيق هدف مكافحة جرائم العنف الأسري والحد منها.

المطلب الأول:عوامل عزوف المواطن عن التعاون مع الشرطة و أسس تحسين العلاقة بينهما

على الرغم مما يبذله جهاز الشرطة من جهود ضمن إطار ما يسمى بالعلاقات العامة للشرطة، والتي تهدف إلى خلق جو مناسب للتعاون فيما بين الشرطة وأفراد المجتمع من المواطنين، والتنسيق فيما بينهم في مكافحة الجريمة بصفة عامة وجرائم العنف الأسري على وجه الخصوص، إلا أن هذه الجهود لم تحقق النتائج المرجوة منها، حيث أن العلاقة بين المواطنين والشرطة لا تزال ضعيفة في مجال مكافحة الجرائم ومنعها والوقاية من آثارها الضارة ، نظرا لعزوف الموطنين عن التعاون مع الشرطة ، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل والمؤثرات ، والتي منها عوامل تاريخية ، ونفسية ، واجتماعية –ثقافية ، واعلامية نبينها أولا ثم نتناول كيفية تحسين العلاقة بين المواطنين والشرطة.

الفرع الأول:عوامل عزوف المواطن عن التعاون مع الشرطة

رغم أهمية التعاون بين المواطنين والشرطة في الوقاية من جرائم العنف الأسري ومواجهتها ، فإن مجموعة من العوامل والأسباب تقف وراء عزوف المواطنين عن تأييد جهود الشرطة والتعاون معها في مواجهة هذه الجرائم.

وتشير الدراسات المتعلقة بالعنف الأسري إلى أن عدد الجرائم التي تصل إلى علم الشرطة تشكل نسبة ضئيلة من الحجم الحقيقي لهذه الجرائم في المجتمع ، ويعزى إحجام المواطنين عن الإبلاغ عن هذه الجرائم لأسباب تتعلق باعتقاد المواطن ببساطة هذه الجرائم، أو لصغر سن مرتكب الجريمة، أو بسبب المركز الاجتماعي للجاني ، أو تجنبا للفضيحة والعار، أو بسبب وجود نية مبيتة للأخذ بالثأر ، أو بسبب

الخوف من ضياع الوقت وطول الاجراءات، أو احتمال معاملة الشرطة لهم بأسلوب جاف، أو سؤالهم بطريقة اتهامية. (علي، 1991 م، ص 39)

ويمكن تحديد مجموعة من العوامل والأسباب التي تقف وراء عزوف المواطن عن التعاون مع رجال الشرطة أهمها: (الطراونة، 2008 م، ص 40)

أولا: العوامل التاريخية :حيث كانت الشرطة تعمل لصالح المستعمر وتسعى لضمان أكبر قدر من الهدوء والسكينة في الأرض المستعمرة على حساب المواطنين، كما تسهم الشرطة في تحقيق سيطرة المستعمر على إرادة الشعب ، كما سجل على أجهزة الشرطة استخدامها للعنف ضد المواطنين لدرجة لجأت معها إلى استخدام السلاح ضد أبناء الوطن وسلبت حريتهم، ما خلق نوعا من الكراهية والحقد على رجال الشرطة ، وأدى إلى فقدان الثقة بهم.

ثانيا:السلوكيات الخاطئة من قبل بعض رجال الشرطة ، سواء كانت نتيجة لخطأ في التقدير، أم كانت مقصودة، ما يؤدي إلى عزلة رجال الشرطة عن المواطنين وامتناع المواطن عن تقديم المساعدة لهم.

ثالثا:ازدياد تدخل الشرطة في الحياة العامة والخاصة للمواطنين، بسبب تطور وسائل الاتصال، وبسبب تغير انماط الجرائم وأساليب مواجهتها، ما يفرض معه مزيدا من القيود على حرية المواطنين، ومزيدا من المساس بخصوصيات بعض الأسر، ما قد يزيد من سخط المواطنين تجاه الشرطة.

رابعا: الدور السلبي لوسائل الإعلام في توجيه المواطن نحو التعاون مع رجل الشرطة ، من خلال تركيزها على سلبيات عمل الشرطة بهدف إثارة المشاهد أو المتلقي، أو التي تظهره رجل الشرطة بمظهر المتعسف الظالم.

ويمكن إضافة الى الأسباب والعوامل السابقة مايلي: (عبيدوا ، 2012 م، ص 157)

1-نظرة بعض أفراد المجتمع إلى من يتعامل مع أجهزة الأمن على أنهم مخبرون يجب الاحتراس منهم.

2-ارتباط جرائم العنف الأسري بخصوصيات بعض الأفراد ، ما يدفع البعض إلى العزوف عن دعم جهود الشرطة اعتقادا منهم بأن عليهم واجب الحفاظ على سرية العلاقات والمشاكل الأسرية.

3-ضعف الوعي الأمني لدى بعض المواطنين، وعدم إدراكهم لأهمية جهود الشرطة في حفظ أمن المجتمع وأفراده.

4-قد يحجم بعض المواطنين عن تقديم ما لديهم من معلومات تتعلق بجريمة معينة نتيجة الإجراءات الروتينية التي يتخذها جهاز الشرطة، وخوفا من تعطيل وقتهم لدى أقسام الشرطة، أو تحميلهم المسؤولية في بعض الأحيان.

5-خوف المواطن من انتقام الجاني في حال التبليغ عنه أو الشهادة ضده ، ما يدفعه لاتخاذ موقف سلبي .

الفرع الثاني:أسس تحسين العلاقة بين المواطن والشرطة

نظرا لأهمية دعم المواطنين لجهود الشرطة في مواجهة جرائم العنف الأس، فإنه من واجب الشرطة تبني سياسات وبرامج ، تمكن المواطنين من إدراك وفهم طبيعة عمل الشرطة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، بما يشجع المواطنين على التعاون والثقة برجال الشرطة.

وعندما يدرك المواطنون أهداف وسياسات الشرطة، فإنه سيؤدي ذلك إلى التزامهم بالقوانين، والمشاركة في برامج الوقاية من الجرائم، والتبليغ عنها، والتقدم للشهادة فيما يتعلق بالجرائم التي تصل إلى علمهم. (عبيدوا، 2012م، ص158)

ويمكن تحسين العلاقة بين الشرطة والمواطن من خلال تحقيق الأهداف التالية:(العوجي، 1980م ، ص 80- 85)

1-خلق شعور لدى المواطن بأن سلطة جهاز الشرطة مستمدة من إرادة المجتمع، وأن الشرطة قادرة على حماية نفسه وماله وعرضه، وهي تسهر على أمنه وراحته طوال وقت إنشغاله بأموره الخاصة.

2-تأمين اليقظة التامة حتى يطمئن الناس في حياتهم، من خلال تنفيذ سياسة وقائية فعالة تكفي لإقناع المواطنين بأن المجتمع الذي ينتمون إليه قد أوكل مهام أمنه إلى جهاز الشرطة القادر على القيام بهذا الدور.

3-تقصي الحالات الخطرة والعمل على إزالة العوامل المؤدية إلى الانحراف، من خلال إرشاد المواطنين إلى السلوك السوي، أو استدعاء أولياء الأمور لإطلاعهم على أحوال أبنائهم، والتعاون معهم على اصلاح المنحرفين منهم.

4-بذل المزيد من الجهود التي تمكن رجل الشرطة من تفهم محيطه الاجتماعي الذي يمارس فيه عمله ، والتعرف على أفراده والعمل على إيجاد جو من التعاون والثقة بين المواطن ورجل الشرطة.

5-تنمية المعرفة العلمية والفنية والقانونية لدى رجال الشرطة ، وتجهيز الشرطة بأحدث المعدات والأجهزة اللازمة لتقصي الحقائق وإثبات الأدلة ، على اعتبار أن الشرطة هي الحلقة الأولى في جهاز العدالة الجنائية.

المطلب الثاني:التدابير الموضوعية لتعزيز التعاون بين الشرطة والمواطنين لمواجهة جرائم العنف الأسري

إن مواجهة الشرطة لجرائم العنف الأسري بشكل فعال، لا يمكن أن تتحقق دون تعاون أفراد المجتمع مع ما تبذله الشرطة من جهود، ذلك أن جرائم العنف الأسري تعد من أشد أنواع الجرائم التصاقا بخصوصيات المجتمع وهي في معظمها تمس الحياة الخاصة لأفراده، ولذلك فإنه من الضروري إقامة علاقة مبنية على الثقة والتعاون بين الشرطة والمواطنين ، والحصول على تأييدهم ومشاركتهم ، بهدف رفع مستوى الأداء الشرطي، وتحصين المجتمع ضد أخطار جرائم العنف الأسري. وحتى يصل التعاون بين الشرطة والمواطنين في مواجهة العنف الأسري إلى المستوى المطلوب، يجب على جهاز الشرطة

اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها تنمية هذا التعاون ، سواء ما تعلق منها بجهاز الشرطة نفسه، أو بالمواطنين أو بوسائل الاتصال بين المواطن وجهاز الشرطة. (عبيدوا ، 2012 م، ص 163)

الفرع الأول:التدابير المتعلقة بجهاز الشرطة

إن جهاز الشرطة هو المسؤول الأول عن تعزيز العلاقة بينه وبين المواطنين، ولذلك فإنه من الواجب على القائمين على هذا الجهاز اتخاذ التدابير اللازمة لتطوير أساليب عمل هذا الجهاز لتعزيز هذه العلاقة، وتتركز هذه التدابير في ما يلي: (عبيدوا ، 2012 م، ص 163-164)

1-تنمية القناعة لدى منتسبي الشرطة الذين يتولون مسؤولية مواجهة جرائم العنف الأسري بأهمية دور المواطن في نجاحهم في أداء عملهم ، سواء فيما يتعلق بما يقومون به من إجراءات الضبط أو إجراءات الوقاية على حد سواء.

2-التركيز على السلوك القويم لأفراد الشرطة أنفسهم ، وابتعادهم عن التصرفات السلبية أو السلطوية عند تعاملهم مع المواطنين ، بشكل يدفع المواطن إلى احترام رجل الشرطة.

3-تأمين الكوادر المتخصصة بمجال العلاقات العامة والعلاقات الإنسانية في الأجهزة الأمنية، ذوي الإطلاع على طبيعة جرائم العنف الأسري ومتطلبات التعامل معها، للإشراف على الجهود الرامية لتعزيز علاقة الشرطة بالمواطنين

4- التعامل بجدية مع ما يقدمه المواطن من معلومات تتعلق بجرائم العنف الأسري، وبما يحفظ سريتها وسرية من تقدموا بها ، نظرا لارتباط هذه المعلومات في أغلب الأحيان بخصوصيات الأسرة.

5-تنمية مهارات المكلفين بالبحث والتحقيق في جرائم العنف الأسري ، بما يمكنهم من التعامل مع أطراف الجريمة، وخاصة النساء والأطفال ، ما يعزز الثقة لدى المواطنين بقدرة الشرطة على كشف الحقيقة وتأمين الحماية للضحايا.

الفرع الثاني:التدابير المتعلقة بالمواطنين

إن النظرة السائدة لدى الكثير من أفراد المجتمع حول جرائم العنف الأسري تشير إلى ارتباط هذه الجرائم بخصوصيات الأسرة، وبالتالي فإن المحافظة على هذه الخصوصية تقتضي عدم علم الآخرين بها، الأمر الذي يعيق جهود التعاون الفعال في مواجهة هذه الجرائم ولذلك فإن تحسين هذه العلاقة يتطلب:(عبيدوا ، 2012 م، ص165)

1-تعزيز القناعة لدى المواطنين بأهمية دورهم في مواجهة جرائم العنف الأسري، وبأن جهود الشرطة في مواجهة هذه الجرائم تستهدف بالدرجة الأولى تحقيق أمن واستقرار المجتمع وأفراده.

2-العمل على تغيير الصورة الذهنية السلبية لدى المواطنين تجاه رجال الشرطة، من خلال توضيح ما يترتب على جرائم العنف الأسري من أضرار مادية ومعنوية تطال ضحايا هذه الجرائم وباقي أفراد الأسرة . وما تبذله الشرطة من جهود في سبيل حماية الأسرة من تلك الأضرار.

3-تنمية الوعي الأمني لدى المواطنين ، والعمل على تغيير الصورة الخاطئة لدى بعض الأفراد في المجتمع ، التي تعد الشخص الذي يتعاون مع الشرطة فيما يتعلق بجرائم العنف الأسري ، منتهكا لخصوصيات الناس.

4-تشجيع انضمام المواطنين إلى مؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بقضايا العنف الأسري، ورعاية الضحايا لما يمكن أن تسهم به هذه المؤسسات في اقناع المواطنين بأهمية تعاونهم مع الشرطة لمواجهة جرائم العنف الأسري.

5-الاهتمام بشكاوي المواطنين المتعلقة بعمل منسوبي الشرطة الذين يتولون مهام مواجهة جرائم العنف الأسري ، والعمل على معالجة هذه الشكاوي بما يشعر المواطنين بالثقة والرضا والقبول لما تقوم به الشرطة من جهود.

الفرع الثالث: التدابير المتعلقة بالاتصال بين الشرطة والمواطنين

يسهم الاتصال الجيد بين الشرطة والمواطن في رفع درجة الوعي بأهداف الشرطة لدى المواطنين، ولذلك يتوجب على الشرطة توفير وسائل الاتصال المناسبة التي تعزيز التعاون بين الشرطة والمواطنين في مواجهة جرائم العنف الأسري وأهم هذه الوسائل: (عبيدوا ، 2012 م، ص 166-167)

1-توفير قنوات الاتصال المناسبة بين الشرطة والمواطنين، مع إعلام المواطنين بهذه الوسائل، بالشكل الذي يتمكن معه ضحايا العنف الأسري والمحيطين بهم من القيام بالاتصال بالشرطة كلما تطلب الأمر.

2-الاستفادة من التطور الكبير في وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، واستغلالها في تطوير العلاقة بين المواطن ورجل الشرطة، و توضح مخاطر جرائم العنف الأسري ، وأهمية وكيفية الإبلاغ عنها.

3-تخصيص أرقام اتصال هاتفية مجانية، ومواقع على شبكة الإنترنت، تقدم من خلالها الاستشارات المتعلقة بقضايا العنف الأسري من قبل أشخاص متخصصين ، وتلقي البلاغات والمعلومات المتعلقة بجرائم العنف الأسري.

4-الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني كحلقة اتصال بين المواطنين والشرطة.

5-عقد الندوات التي تتناول قضايا العنف الأسري، يتم خلالها تبادل الآراء بين رجال الشرطة والمواطنين، بما يسمح لجهاز الشرطة بالوقوف على اتجاهات الرأي العام حول عمل الشرطة في مواجهة جرائم العنف الأسري .

المبحث الثاني:نماذج من الاستراتيجيات الحديثة لعمل الشرطة في مواجهة جرائم العنف الأسري

يمكن للمواطنين مشاركة الشرطة في جهودها لمواجهة الجريمة من خلال إطاعة القوانين والأنظمة ، وتقديم ما لديهم من معلومات تساعد الشرطة في اكتشاف ما يقع من جرائم، فضلا عن تقديم العون للضحايا، واتخاذ التدابير الكفيلة التي تحد من فرصة المجرمين لارتكاب جرائمهم، والابلاغ عن

الجرائم التي يرتكبها الآخرون أو التي يسعون الى ارتكابها ، وعدم التستر على الفارين من وجه العدالة. (النصراوي، 1992 م، ص 148- 150)

ومن أبرز الاستراتيجيات الحديثة لعمل الشرطة التي حققت نتائج إيجابية وفعالية كبيرة في مواجهة جرائم العنف الأسري ، نموذج الشرطة المجتمعية (الجوارية) ونموذج التخصص الشرطي في جرائم العنف الأسري، وعليه سأتطرق فيمايلي إلى هذين النموذجين ، مع إستعراض نماذج تطبيقية رائدة غربية وعربية .

المطلب الأول: الشرطة المجتمعية (الجوارية) ودورها في مواجهة جرائم العنف الأسري

تشكل الشرطة الجوارية استراتيجية حديثة للعمل الشرطي في مواجهة الجريمة، وهي تهدف إلى انفتاح الشرطة التقليدية على المجتمع، وتحقيق مشاركة حقيقية بين الشرطة والمجتمع في تحمل المسؤوليات الأمنية بما يحقق التعاون الطوعي والفعال في مواجهة الجريمة.

ولقد ارتبطت فكرة إنشاء الشرطة المجتمعية بتطور مفهوم الأمن وتطور أفكار الوقاية من الجريمة، حيث كان الأمن وما يزال الهاجس الذي يقلق المجتمعات البشرية. ورغم أن مفهوم الشرطة المجتمعية يقوم أساسا على فكرة التعاون بين الشرطة والمجتمع ، فإن اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية من مجتمع لآخر ، حال دون تحديد دقيق لمفهوم الشرطة المجتمعية وتطبيقاتها. (عبيدو، 2012 م، ص 169)

وعلى الرغم من أن بعض تطبيقات الشرطة المجتمعية قد رافقت العمل الشرطي منذ القديم، إلا أن التركيز على الشرطة المجتمعية كاستراتيجية للعمل الشرطي لم تظهر إلا في تقرير اللجنة الخاصة بمكافحة الجريمة التي شكلها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عام 1967 م حيث تم إرساء مفهوم المشاركة المجتمعية مع الشرطة كأسلوب مستحدث لعمل الشرطة في مواجهة الجريمة. (أبو شامة، 1999 م، ص 36)

والشرطة المجتمعية أو الجوارية هي وسيلة لدعم جهود جهاز الشرطة في مواجهة الجريمة في ظل الأعباء المتزايدة والمهام المستجدة الملقاة على عاتق هذا الجهاز. وتقوم الشرطة الجوارية على أساس المبادرة في التحرك لمواجهة الجريمة، بدلا من انتظار وقوعها والعمل بأسلوب رد الفعل كما هو حال العمل التقليدي للشرطة.

الفرع الأول:أسس ومبادئ الشرطة الجوارية

لقد شكلت الشرطة الجوارية نقلة نوعية في أساليب العمل الشرطي في مواجهة الجريمة، وتقوم فلسفة الشرطة الجوارية على عدد من الأسس والمبادئ أهمها: (عياط، 2006م ، ص 355- 357)

1-إلتزام الشرطة وأفراد المجتمع بترجمة فلسفة الشرطة المجتمعية بشكل عملي من خلال التزام أفراد الشرطة بمساعدة المواطنين في حل مشاكلهم، والتزام المجتمع بتقديم الدعم لجهود الشرطة في

التعرف على المشاكل والمساهمة في حلها من خلال ما يقدمه من معلومات، في إطار الثقة والاحترام المتبادل بين الشرطة والمواطنين.

2-التعرف على الاحتياجات الخاصة لبعض فئات المجتمع كالنساء والأطفال وكبار السن، والعمل على مساعدتهم من خلال برامج خاصة تهدف إلى الحيلولة دون وقوعهم ضحايا للجريمة.

3-تطوير برامج وآليات عمل جديدة للوقاية من الجريمة وضبطها بعد وقوعها، على أن تتمتع هذه البرامج والآليات بالمرونة الكافية لمواجهة المواقف الحالية والمستقبلية بكفاءة وفاعلية.

4-الانتقال من الأسلوب التقليدي في العمل الأمني الذي ينتظر وقوع الجريمة ومن ثم التحرك لمواجهتها إلى الأسلوب الوقائي ، الذي يعتمد على مساعدة المواطنين، ومشاركتهم في برامج وأنشطة الشرطة.

5-الاتصال المستمر بين الشرطة والمجتمع بما يؤمن المبادرة الفعالة في حل مشاكل المجتمع، بالتعاون مع المواطنين والجهات الرسمية الأخرى.

أما بالنسبة للدول العربية فقد بدأ اهتمامها بالشرطة المجتمعية في العقد الأخير من القرن العشرين ، حتى أصبح لها تطبيقات متعددة في أكثر من بلد عربي وقد ساعد في ذلك مجموعة من العوامل أهمها: (البشري، 2003 م، ص 15)

1-توافق فكرة الشرطة المجتمعية مع طبيعة المجتمعات العربية وثقافتها وتقاليدها.

2-اتساع دائرة نشاطات ومهام الشرطة والأجهزة الأمنية

3-التغير في أنماط الجريمة وصعوبة اختراقها بالأساليب الشرطية التقليدية .

4-حاجة أفراد المجتمع إلى خدمات شرطية وأمنية تتطلب مشاركتهم الإيجابية.

الفرع الثاني:أهداف الشرطة المجتمعية (الجوارية) وآليات تحقيقها

تقوم الشرطة الجوراية على مبدأ إشراك حقيقي للمواطنين في العملية الأمنية، من خلال توسيع مشاركته في أعمال الشرطة بما ينعكس بشكل إيجابي على أمن المجتمع واستقراره، حيث تسعى الشرطة إلى خفض درجة الخوف من الجريمة ، و إلى زيادة رضا أفراد الشرطة من عملهم، ورضا المواطنين عما تقدمه الشرطة من خدمات.

ويساهم التحول إلى نظام الشرطة المجتمعية في تحقيق عدد من الأهداف التي تخدم المجتمع وجهاز الشرطة على حد سواء، وتتلخص أهم هذه الأهداف في ما يلي: (الشعيبي ، 2006 م، ص 200-201)

1-التوصل إلى مصدر المعلومات لدى المواطنين من خلال المشاركة.

2-إمكانية إستحداث خدمات شرطية تتناسب مع طبيعة المجتمع وطبيعة الجرائم السائدة في بعض المناطق.

3-سرعة الوصول إلى المجرمين بواسطة الاستثمار الأمثل للمعلومات التي يقدمها الجمهور لرجال الشرطة.

4-تغيير الصورة النمطية السائدة في ذهن المواطنين عن رجال الشرطة، بما يساعد على تقريب المواطنين منهم ، وإزالة ما في نفوسهم من شكوك وريبة تجاه الشرطة.

5-منح الشرطة فرصة أكبر للاطلاع على ما يجري داخل الحي أو المدينة من خلال عيون الأفراد العاديين التي ترصد كل ما يثير الريبة والشك.

وحتى تتمكن الشرطة المجتمعية من تحقيق أهدافها في الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره ، وإرضاء المواطنين بما تقدمه من خدمات، يتوجب عليها تبني عدد من الآليات أهمها:(ميرزا ، 2006م ، ص 222- 240)

1-احترام المواطنين وتبسيط إجراءات العمل بما يسهم في تحسين الصورة الذهنية لدى المواطنين تجاه رجل الشرطة، وفتح قنوات الاتصال المباشر مع المواطنين ، وتقديم المشورة اللازمة لهم من خلالها.

2-زرع الثقة بين جهاز الشرطة وأفراد المجتمع من خلال مشروع الأمن بالمشاركة، الذي يجسد المفهوم الحقيقي للشرطة المجتمعية.

3-مد جسور التعاون مع منظمات المجتمع المدني ، من خلال تنظيم حملات التوعية والقيام بالأعمال والدراسات، والتنسيق في مجال مكافحة الجريمة والانحراف.

4-تطوير العمل في مراكز الشرطة بحيث يصبح المركز جزءا من المجتمع، يعايش العاملون فيه مشاكل المجتمع ويسهمون في علاجها. وتوعية أفراد المجتمع بالمسائل الأمنية وبالجرائم التي تهدد أمنهم واستقرار المجتمع.

5-طرح البرامج الوقائية التي تستهدف مشاركة الشباب في العملية الأمنية من خلال البرامج التربوية لتلاميذ المدارس وطلبة الجامعات.

الفرع الثالث:نماذج تطبيقية للشرطة المجتمعية

تختلف تطبيقات الشرطة المجتمعية من بلد لآخر بما يتناسب مع خصائص المجتمع وطبيعة النظام القانوني والاجتماعي والشرطي السائد في البلد، إلا أن الأسس التي يقوم عليها نظام الشرطة المجتمعية ، وبعض من آليات تطبيقه يمكن أن تشكل قاسما مشتركا بين أكثر من نموذج من نماذج الشرطة المجتمعية في أكثر من بلد.

أولا:تجربة الشرطة المجتمعية في فرنسا

تستند الشرطة المجتمعية في فرنسا على فكرة أن العمل الأمني في مواجهة الجريمة عبارة عن خدمة اجتماعية ، تتمثل في تقديم المساعدة للمواطنين، باعتبار جهاز الشرطة جهازا خدميا يسعى لكسب رضا الجمهور، من منطلق الثقة المتبادلة بين الشرطة والمواطنين، وبالتالي يقع على عاتق جهاز الشرطة واجب الاقتراب من المواطنين ، وتغيير أسلوب تعامله معهم بما يمكنه من تسويق خدماته بالشكل المناسب . (طالب، 2001م، ص 69)

وتعتمد الشرطة المجتمعية في فرنسا في تحقيق الأمن والاستقرار على آليات محددة وهي:(البشري، 2009م، ص138)

1-المساهمة في حل المشكلات العائلية والخلافات التي تحدث في المحيط الاجتماعي ، من خلال تسهيل الحوار بين أطراف النزاع وتشجيعهم على حل نزاعاتهم وإنهاء مشاكلهم قبل استفحالها.

2-إنشاء مكاتب العدالة والحقوق في الأحياء المكتظة بالسكان التي تكثر فيها الجريمة، بهدف تعزيز الثقافة الأمنية والتوعية للمواطنين، من أجل تعريف المواطنين بشكل عام وضحايا الجريمة بشكل خاص بحقوقهم وواجباتهم.

3-العمل على تغيير طريقة عمل الشرطة بحيث يتركز عملها على معالجة العوامل التي تقف وراء ما يقع في المجتمع من مشاكل بالتعاون والاتصال الدائم والمستمر بين الشرطة وأفراد المجتمع المحلي.

4-إنشاء مجالس وطنية للوقاية من الجريمة تضم نخبة من رجال الشرطة والتربية والعدل والشؤون الاجتماعية ورؤساء اللجان والروابط الشعبية في المجتمع.

5-إنشاء مجالس داخل الأحياء تتألف من سكان الحي وممثلي الأجهزة الأمنية وأولياء الأمور وبعض المتطوعين لتكون صلة الوصل بين أجهزة الشرطة والمواطنين.

6-تطبيق الوساطة الاجتماعية من خلال عدد من اللجان التي تتألف من أفراد مشهود لهم بالاحترام من أبناء الحي ومن رجال الشرطة العاملين في نفس الحي، وتهدف هذه اللجان إلى حل المشاكل العائلية وجنوح الأحداث .

ثانيا:تجربة الشرطة المجتمعية في دولة الإمارات العربية المتحدة

لقد اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بالشرطة المجتمعية كاستراتيجية عمل لحماية أمن المجتمع، حيث تم تشكيل لجنة مكونة من ضباط الشرطة وبعض المستشارين بمركز بحوث شرطة أبو ظبي عام 2001 م ، لبحث إمكانية تطبيق الشرطة المجتمعية ، حيث خرجت اللجنة إلى إمكانية ذلك بعد توعية الجمهور ومنتسبي الشرطة بكافة الجوانب المتعلقة بتطبيق نظام الشرطة المجتمعية. (عبيدوا، 2012 م، ص 179)

وقد تم إنشاء إدارة الشرطة المجتمعية، كما تم إنشاء العديد من اللجان والأجهزة التي تسعى إلى تطبيق مبادئ الشرطة المجتمعية ، ولعل أهمها مركز الدعم الاجتماعي الذي أحدث عام 2003م، حيث يتعامل هذا المركز مع:(عبيدوا، 2012م، ص 180)

1-القضايا المرتبطة بالعنف الأسري التي لا تحتاج إلى بلاغات رسمية.

2-الحالات المرتبطة بالعنف المدرسي

3-الحالات المرتبطة بتغيب الأبناء والبنات عن منزل الأسرة والتي لم يبلغ عنها في مراكز الشرطة.

4-حالات انحراف الأحداث البسيطة التي لا تمثل جريمة جنائية.

5-تقديم الدعم لضحايا العنف الأسري من النساء والأطفال في قضايا الاغتصاب والاعتداء الجسدي البليغ .

وقد قامت شرطة دبي بإنشاء مجلس الشرطة الاستشاري لخدمة المجتمع الذي يتولى: (عبيدوا، 2012 م، ص 180)

1-دراسة الظواهر والمشكلات الأمنية التي يعاني منها الجمهور

2-اقتراح الحلول التي تناسب الظروف المحلية

3-تقديم المشورة لمجلس الشرطة الأعلى في الموضوعات الأمنية المتعلقة بأفراد المجتمع

4-عرض وجهة النظر الجماهيرية المتعلقة بالخدمات الشرطية بهدف تعزيز جودة الأداء الشرطي

وفي إمارة دبي تم إحداث إدارة خاصة بحقوق الإنسان عام 1995 م ، حيث تتبع هذه الإدارة لجهاز الشرطة، وهي تتولى سماع شكاوى أفراد المجتمع وأفراد الشرطة لتتم معالجتها بالطرق المناسبة ، وقد رفعت هذه الإدارة شعار شرطة دبي شرطة مجتمعية لا سلطوية، وتسعى هذه الإدارة إلى وضع وتنفيذ عدد من برامج الوقاية من الجريمة وتعزيز المشاركة بين الشرطة والمجتمع في تحمل المسؤولية لمواجهة الجريمة. (عبيدوا، 2012 م، ص 181)

كما تم اعتماد تطبيقات الحكومة الالكترونية في تعزيز التعاون بين الشرطة والمجتمع، التي سهلت اتصال الشرطة بالمواطنين. وتعد المجالس الشرطية لخدمة الأحياء نموذجا فعالا للتعاون بين الشرطة والمواطنين في مواجهة التحديات الأمنية المحلية، حيث تتولى هذه المجالس: دراسة مشكلات المواطنين الأمنية وبحث الحلول المطروحة من وجهة نظرهم ، وتقديم الخدمات الأمنية بالصورة التي يتوقعها المواطن. (عبيدوا، 2012 م، ص 182)

ثالثا: تجربة الشرطة الجوارية في الجزائر

تبنت المديرية العامة للأمن الوطني في الجزائر استراتيجية لتطبيق الشرطة الجوارية منطلقة من المحاور التالية:

1-إعادة هيكلة جهاز الشرطة وبشكل خاص جهاز الأمن الحضري، من خلال إعادة توزيع مراكز الشرطة في النقاط الحساسة المستهدفة، مع توفير كافة الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لذلك.

2-تطوير الاتصال الداخلي والخارجي في الأحياء المستهدفة

3-الاعتماد على أسلوب تقارب الشرطة من المجتمع، وخاصة في الأحياء البعيدة عن مراكز الشرطة لتأمين حضور ظاهر ودائم للشرطة في هذه الأحياء وفي نفوس المواطنين.

بدأ تطبيق هذه الاستراتيجية في العاصمة منذ عام 2001 م ، ثم طبقت فيما بعد في المدن ذات الكثافة السكانية المرتفعة، ليتم استكمال تطبيقها في التجمعات السكانية الأقل كثافة في الفترة الممتدة بين عامي 2008 م و 2012 م . وقد رافق تطبيق نظام الشرطة الجوارية في الجزائر مجموعة من الإجراءات التي ركزت على:

1-إعداد العناصر المؤهلة ، من خلال التركيز على أسس ومبادئ الشرطة الجوارية في برامج التدريب الابتدائية والمتواصلة لعناصر الشرطة.

2-تعزيز حضور المرأة في نشاطات الشرطة الجوارية.

3-رفع مستوى معرفة مختلف أقسام الشرطة بنشاطات المجتمع، وتعميق الدور الاجتماعي للشرطة.

4-العناية المتنامية بالضحايا ، والمعاملة الخاصة للفئات الفقيرة.

5-الاستفادة من التطور العلمي والتقني في مجالات العمل الشرطي.

وقد حقق تطبيق الشرطة الجوارية في الجزائر بعض النتائج الأولية لمشاركة المواطنين في العمل الأمني ، ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب، ومحاربة الجريمة المنظمة ، والوقاية من الآفات الاجتماعية .

وعلى الرغم من حداثة التجارب العربية في تبني نموذج الشرطة المجتمعية ، فإن ما حققته من نجاحات في مواجهة الجريمة ، يدفعنا إلى الاعتقاد بجدوى وأهمية الشرطة المجتمعية في مواجهة جرائم العنف الأسري ، نظرا لتركيزها على تفعيل التعاون بين المواطن ورجل الأمن في مواجهة الجريمة بشكل عام وجرائم العنف الأسري بشكل خاص، وخاصة أن مواجهة جرائم العنف الأسري تقتضي توفر مثل هذا التعاون. (عبيدوا، 2012م، ص 182)

المطلب الثاني:التخصص الشرطي في مواجهة جرائم العنف الأسري

كان لتطور نظام العدالة الجنائية وتنامي حركة حقوق الإنسان في العالم وتزايد الاهتمام الدولي بقضايا المرأة، الدور الأبرز في تسليط الضوء على خطورة جرائم العنف الأسري ، وخاصة تلك الجرائم التي ترتكب ضد النساء والأطفال ، الأمر الذي دفع العديد من الناشطين الحقوقيين والباحثين المتخصصين بهذه القضايا، إلى حث الجهات المعنية في العديد من دول العالم ، على إنشاء وحدات شرطية متخصصة قادرة على مواجهة جرائم العنف الأسري بأساليب متطورة، تأخذ بعين الاعتبار خطورة هذه الجرائم وخصوصية العلاقة التي تربط بين أطرافها. Morley and (Mullender ,1994,p10)

ومع نهاية ثمانينيات القرن الماضي وبداية التسعينيات شرعت العديد من دول العالم كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا بإنشاء وحدات شرطية متخصصة بجرائم العنف الأسري ، يتم تزويدها بالكوادر المؤهلة التي تعي طبيعة جرائم العنف الأسري، وكيفية التعامل مع الضحايا وبشكل خاص النساء والأطفال، حيث تتولى مهام التصدي لجرائم العنف الأسري على أسس علمية وفنية تتناسب مع طبيعة هذه الجرائم. (Shipway ,2004,p156)

الفرع الأول: التجربة الأردنية

كان لتجربة الشرطة الأردنية الدور الرائد في المنطقة العربية في هذا المجال عندما تم إحداث إدارة حماية الأسرة عام 1997 م كأول وحدة شرطية متخصصة بجرائم العنف الأسري في المنطقة العربية،

حيث تتعامل هذه الإدارة والأقسام التابعة لها مع قضايا العنف الأسري وبشكل خاص: (أبو سرحان، 2006 م، ص 185)

1-قضايا الإيذاء الجسدي والإهمال التي تقع على الأطفال من داخل الأسرة.

2-قضايا الاعتداءات الجنسية أو الشروع بها الواقعة على الذكور والإناث بغض النظر عن عمر وجنس الضحية.

وقد تم تزويد إدارة حماية الأسرة بالكوادر المؤهلة، الذين تم إعدادهم للتحقيق بجرائم العنف الأسري، والتعامل مع الضحايا بالشكل السليم، ويساعدهم في عملهم مجموعة من الاختصاصيين النفسانيين والاجتماعيين، كما تم توفير عدد من المرافق والخدمات اللازمة لعمل إدارة حماية الأسرة، وتتمثل هذه الخدمات في مايلي:(عياط، 2006م، ص291)

1-تأمين غرف خاصة لمقابلة النساء والأطفال والتحقيق معهم من قبل ضباط الشرطة النسائية.

2-إيجاد عيادة للفحص الطبي الشرعي، بما يوفر الحماية لضحايا العنف الأسري والرعاية الصحية في نفس الوقت.

3-إنشاء عيادة للطب النفسي تتولى تقديم العلاج النفسي للضحايا .

4-حماية الضحايا المساء إليهم، وبخاصة أولئك الذين يمكن أن يتعرضوا للخطر في حال بقائهم مع أسرهم .

5-خدمات التوعية والإرشاد وذلك بتقديم محاضرات في المدارس والجامعات والمشاركة في الندوات والمؤتمرات.

وتسعى إدارة حماية الأسرة إلى التعاون مع الأجهزة الرسمية وغير الرسمية من أجل حماية أفراد الأسرة من خطر تعرضهم للاعتداء وبخاصة النساء والأطفال، إضافة إلى سعيها لنشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية حماية الأسرة، وهي تضطلع في سبيل تحقيق ذلك بعدد من الواجبات والمهام أهمها:(عبيدوا ، 2012م، ص 186- 187)

1-تلقي الشكاوي من الضحايا وأقربائهم أو من أي شخص آخر، سواء بشكل مباشر أو عبر الهاتف أو من خلال تحويل القضايا من المراكز الأمنية والجهات الحكومية الأخرى، أو من خلال القضايا المنشورة في وسائل الإعلام.

2-التعامل مع جرائم العنف الأسري بأسلوب إنساني يحافظ على كرامة الأسرة ويحفظ سمعتها.

3-التحقيق الخاص بجرائم العنف الجنسي التي تتعرض لها النساء، بحرفية عالية والتعامل مع ضحايا هذه الجرائم بعناية خاصة تحافظ على استقرارهم النفسي والاجتماعي.

4-التحقيق بجرائم العنف المرتكبة ضد الأطفال، بما فيها حالات الإهمال التي يتعرضون لها، والتعامل مع الضحايا بصورة تجنبهم الأضرار النفسية والتربوية.

5-إيداع القضايا بعد الإنتهاء من التحقيق بها إلى الجهات القضائية المختصة بصورة تحفظ كرامة وحياة الضحايا.

6-مساعدة الضحايا من النساء والأطفال ممن يحتاجون إلى مكان إقامة آمن يتم الحفاظ فيه على سلامتهم وأمنهم.

7-إجراء الدراسات الميدانية والبحوث العلمية المتعلقة بأمن الأسرة وحماية النساء والأطفال ، للوقوف على مدى انتشار ظاهرة العنف الأسري ورصد اتجاهاتها والتنبؤ بنموها واقتراح الحلول المناسبة بشأنها.

ولقد حققت تجربة إدارة حماية الأسرة في المملكة الأردنية نجاحات مهمة في مجال حماية أمن الأسرة وبشكل خاص ما يتعلق بجرائم العنف الأسري، وتتمثل أهم هذه النجاحات في ما يلي: (عياط ، 2006 م، ص 293-294)

1-نشر الوعي لدى المواطنين بخطورة جرائم العنف الأسري ، والصور والأساليب الممكنة للإبلاغ عن هذه الجرائم.

2-العمل على كسر الحواجز النفسية والاجتماعية التي كانت تحول دون لجوء المواطنين بشكل عام والضحايا بشكل خاص إلى الشرطة للتبليغ عن جرائم العنف الأسري.

3-المحافظة على سرية قضايا العنف الأسري ، وعدم تعريض الضحايا وأسرهم لمزيد من الإساءة.

4-تزايد عدد قضايا العنف الأسري التي يتم التعامل معها في إدارة حماية الأسرة، وهذا مؤشر على زيادة حالات التبليغ من قبل المواطنين.

5-توفير المعلومات الدقيقة حول جرائم العنف الأسري للباحثين والمهتمين بدراستها .

الفرع الثاني: تجربة المقاطعة الشمالية في استراليا

كان عمل شرطة المقاطعة الشمالية في استراليا في مواجهة جرائم العنف الأسري يصطدم بعوائق تعود في معظمها إلى عدم تعاون الضحايا مع ما تبذله الشرطة من جهود، فكثيرا ما يمتنع الضحايا عن تقديم شكوى أو بلاغ عما لحقهم من ضرر جراء تعرضهم لاعتداء من قبل أحد أفراد الأسرة ، وحتى في حال تقديم الشكوى فإن الضحايا غالبا ما يسحبون ادعائهم ضد المعتدين ، نظرا لحل الخلاف بشكل ودي، أو بسبب خوف الضحية من المعتدي، الأمر الذي ينعكس سلبا على جدية تعامل الشرطة مع مثل هذا النوع من الاعتداء في حال تكرار حدوثه.

وعليه ظهرت الحاجة إلى إحداث جهة شرطية متخصصة بالتعامل مع قضايا العنف الأسري ، حيث تم إنشاء وحدة العنف الأسري عام 1994م لتتولى تحقيق الأهداف التالية: (عبيدوا ، 2012م، ص 189- 190)

1-تشجيع الإبلاغ عن جرائم العنف الأسري التي قليلا ما يبلغ عنها.

2-تقديم التدريب والنصح والمشورة المتعلقة بقضايا العنف الأسري لضباط الشرطة.

3-تزويد ضحايا العنف الأسري بالنصح والإرشاد، وتقديم الدعم المناسب بما يحقق راضاهم عما تقدمه الشرطة .

بدأ عمل وحدة العنف الأسري بتلقي البلاغات، التي كثيرا ما كانت تخفي أنماطا مختلفة من حوادث العنف الأسري. وبمجرد تزويد الوحدة بأرقام هاتفية خاصة، وتعميم هذه الأرقام على المواطنين ومؤسسات دعم الضحايا وأقسام الشرطة ، بدأت الوحدة بتلقي الاتصالات من هذه الجهات لطلب النصح والإرشاد فيما يتعلق بالتصرف حيال قضايا العنف الأسري، حيث تتولى وحدة العنف الأسري تقديم الخدمات التالية:(عبيدوا، 2012م، ص191)

1-تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بقضايا العنف الأسري.

2-بناء قاعدة معلومات تتضمن التشريعات والبلاغات المتعلقة بحوادث العنف الأسري ومسبباتها وسبل مواجهتها، ووضعها في متناول ضباط الشرطة.

3-إعداد كراسات تتعلق بالتوعية بقضايا العنف الأسري وتوزيعها للعامة.

4-تلقي الشكاوي ضد رجال الشرطة ممن تعاملوا بسلبية مع حوادث تتعلق بالعنف الأسري ، والعمل على حلها مباشرة أو إحالتها إلى الجهات المختصة لتتولى حلها.

5-تقديم المساعدة لمؤسسات خدمة الضحايا ، من خلال تقديم المشورة المباشرة، أو من خلال الدليل الإرشادي والإحصائيات المتعلقة بحوادث العنف الأسري التي قامت الوحدة بإعدادها.

6-الاتصال بضحايا العنف الأسري خلال (48) ساعة من وصول البلاغ ، لتوضيح الخيارات المتاحة للضحايا، وتقديم المساعدة اللازمة لهم بما يساعد على التخفيف من آثار الأذى الجسدي والنفسي الذي لحق بهم.

7-متابعة قضايا العنف الأسري أمام المحاكم ، وما إذا كانت الشكوى المقدمة من قبل الضحية قد سحبت وأسباب سحبها، إضافة إلى مراقبة مواعيد الجلسات وسرعة الفصل في القضية.

8-إعداد سجلات إحصائية تتعلق بجرائم العنف الأسري ، من حيث عدد الحوادث والعلاقة بين الأطراف، وما إذا كان أحد الأطراف يتعاطى المخدرات أو الكحول، أو لديه أسلحة.

وقد حظيت إنجازات وحدة العنف الأسري برضا وتقدير جميع الأطراف بمن فيهم ضباط الشرطة والضحايا والمؤسسات المدنية التي تعنى بدعم الضحايا، ولعل من أهم إنجازات وحدة العنف الأسري قلة عدد الشكاوي التي ترد بحق رجال الشرطة العاملين في مواجهة جرائم العنف الأسري، إضافة إلى البرامج التدريبية لضباط التحقيق و لأفراد الشرطة المجتمعية، حيث تضمنت هذه البرامج الأوجه الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للعنف الأسري، و شكلت هذه السياسة الإطار الذي يحدد الأساليب المناسبة لتعامل الشرطة مع جرائم العنف الأسري. (عبيدوا، 2012م، ص192)

الخاتمة

من خلال هذه المداخلة التي استعرضنا فيها الاستراتيجيات الحديثة لعمل الشرطة في مواجهة جرائم العنف الأسري ، مبينين دور التعاون بين المواطنين وجهاز الشرطة في تحقيق الفعالية اللازمة في مواجهة هذه الجرائم، والحد من خطرها على الأسرة والمجتمع ، وتطرقنا إلى نماذج تطبيقية لدول رائدة في اعتماد استراتيجيات حديثة في عمل الشرطة ومدى فعاليتها في مواجهة جرائم العنف الأسري، ومن خلال هذه الورقة البحثية توصلت إلى النتائج التالية:

1-إن جرائم العنف الأسري هي من الجرائم الخطيرة، التي لا يبلغ إلا عن القليل منها ، نظرا لتوفر الفرصة والوقت لدى الجاني لارتكاب جريمته وإخفاء أدلتها، وغالبا ما يتولد عليها جرائم أخرى ولا سيما جرائم العنف، وهذه الجرائم تلقي بآثارها السلبية على العائلة والأطفال والمجتمع .

2-لقد ثبت أن الشرطة لا يمكن أن تقوم وحدها بفعالية في مجال منع ومواجهة جرائم العنف الأسري إلا باالشراكة مع المواطن، على أن تتم تلك الشراكة تحت مظلة ما يسمى بالشرطة المجتمعية(الجوارية) أو شرطة المجتمع ، وهي أن تدخل الشرطة في شراكة مع المواطن في الحفاظ على الأمن وفي مكافحة الجريمة. حيث تهدف الشرطة المجتمعية إلى تقديم خدمات أمنية بدلا من الاستناد إلى الأوامر الردعية.

3-العنف الأسري بمختلف أنواعه ، من القضايا التي يجب أن تنظم بقانون خاص يتلائم مع وضع الأسرة، ويحقق الحماية المطلوبة للفئة الضعيفة (الأطفال والنساء) من ضحايا العنف الأسري ، فنظرا لخصوصية العلاقة التي تربط الجاني بالمجني عليه ، لا بد أن تختلف الرؤية القانونية في العلاقات الأسرية عن غيرها.

4-مازالت الإحصاءات الرسمية غير قادرة على تحديد حجم جرائم العنف الأسري ، نظرا لطبيعتها وما يحيط بها من السرية، ورفض الضحايا إبلاغ الجهات الرسمية وخاصة الشرطة عند تعرضهم للاعتداء، وذلك يرجع لعوامل تتعلق بمنظومة القيم السائدة في المجتمع ، ونظرة المجتمع للأسرة التي تحض على أهمية المحافظة على أسرارها. فما يصل إلى علم الشرطة من أفعال العنف الأسري نسبة قليلة .

5-إن واقع الحال في إجراءات الشرطة يشير إلى أن تعامل الشرطة مع ضحايا العنف الأسري لا يختلف عما هو عليه الحال في التعامل مع أي قضية أخرى يكون الجاني فيها غريبا عن أسرة الضحية، وهذا الأمر لا يشجع الضحايا على تقديم الشكوى أو الإبلاغ عن تعرضهم للعنف.

6-إن جرائم العنف الأسري تتطلب تأهيلا تخصصيا لرجال الشرطة في هذا المجال، فلم يعد التدريب العام للشرطة يجدي في مكافحة هذا النوع من الجرائم ، فبما لها من خصوصية أيضا هناك خصوصية للتدريب في مواجهتها .

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة خرجت ببعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في الحد من جرائم العنف الأسري السائدة في المجتمع الجزائري ومن تلك التوصيات:

1-تكوين لجان أمنية مشتركة بين رجال الشرطة والمواطنين ، وعقد اجتماعات دورية مع المواطنين لمناقشة الوضع الأمني ووضع الحلول المناسبة.

2-دعوة أجهزة الشرطة إلى إيلاء الجانب الوقائي مزيدا من الاهتمام من خلال التعرف على الاسباب والعوامل المؤدية إلى جرائم العنف الأسري، والعمل على معالجتها وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة.

3-إنشاء جمعيات وهيئات مختلفة لتعزيز التعاون بين المواطنين وبين أجهزة الشرطة مما يساعد على التخفيف من وقوع جرائم العنف الأسري والحد من انتشارها.

4-إن التخصص الشرطي أصبح أمرا ضروريا لمواجهة جرائم العنف الأسري، لذلك من الضروري إحداث وحدات متخصصة في جهاز الشرطة مؤهلة للتعامل مع هذه الجرائم ، والتأكيد على الدور الاجتماعي لأجهزة الشرطة، من خلال فتح قنوات اتصال مع ضحايا العنف الأسري، تقدم من خلالها الارشادات والمعلومات .

5-لا بد من إصدار تشريع خاص بالعنف الأسري في الجزائر كما هو الشأن في الكثير من الدول ، على أن يتم فيه رسم آليات لتقديم الشكاوى أو البلاغات وكيفية سير الدعوى الجزائية بصورة بسيطة وسريعة بحيث تمكن ضحايا العنف الأسري من اللجوء إليها.

6-ضرورة تشكيل مجلس وطني للوقاية من العنف الأسري ، أو على الأقل تشكيل لجنة وطنية للوقاية من العنف الأسري ، تتولى الإشرف على السياسة الوطنية في مجال الوقاية من العنف الأسري ، ووضع البرامج والتدابير المتخذة ميدانيا، ويتشكل أعضاء هذا المجلس من مختلف القطاعات المعنية بالوقاية من الجريمة مثل القضاء وأجهزة الأمن من شرطة ودرك، و الوزارة المكلفة بالأسرة ووزارة الشؤون الدينية والجمعيات المجتمع المدني المهتمة بالأسرة ووزارة الصحة ، وزارة الداخلية وزارة التربية الوطنية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بالإضافة إلى مختصين وخبراء في مختلف العلوم الاجتماعية والنفسية والقانونية وعلم الاجرام.

7-بهدف تسهيل وصول المعلومة لجهاز الشرطة المختصة في جرائم العنف الأسري وبسرعة، مع الحفاظ على سرية المبلغ ، يمكن وضع خط هاتفي خاص بالتبليغ على حالات العنف الأسري ، خاصة بعد نجاح التجربة الأولى في الجزائر من خلال وضع خط اخضر (15 48) الذي حقق نتائج معتبرة في مجال التبليغ عن الجرائم.

8-ضرورة القيام بحملات توعية بخطورة جرائم العنف الأسري، ونشر المعلومات التي تهدف إلى الوقاية من هذه الجرائم على شبكة الأنترنت، وتضمين المناهج التربوية في المدارس والجامعات موضوعات تتعلق بالعنف الأسري.

قائمة المراجع

1-تغريد أبو سرحان، 2006، الإيذاء الجسدي الواقع على الأطفال من داخل الأسرة، عمان، مجلة الدراسات الأمنية ، المجلد 3 العدد 7 ، أكاديمية الشرطة الملكية .

2-أحسن طالب، 2001م، الوقاية من الجريمة، بيروت ، دار الطليعة .

3-أحمد البشري، 2009م، نماذج الشرطة المجتمعية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

4-بدر الدين علي، 1991م، الرياض ، تعاون الجمهور في مكافحة الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

5-بشير صالح البلبيسي، دور الشرطة الوقائي للحد من العنف الاسري، الشارقة ، مجلة الفكر الشرطي، المجلد12 ، العدد 3 ، مركز بحوث الشارقة.

6-جاسم خليل ميرزا ، 2006 ، الوظائف الأساسية للشرطة المجتمعية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

7-حسان محمود عبيدوا، 2012م، آليات المواجهة الشرطية لجرائم العنف الأسري، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

8-عايد شيحان عياط، 2006م، الشرطة المجتمعية ، عمان، مجلة الدراسات الأمنية، العدد7، أكاديمية الشرطة الملكية.

9-عبد المحمود عباس أبو شامة، 1999م، شرطة المجتمع، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

10-علي قاسم الشعيبي، 2006 ، العلاقة التكاملية بين الشرطة النظامية (التقليدية) والشرطة المجتمعية، في مفهوم الشرطة المجتمعية، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

11-محمد ابراهيم الطراونة، 2008م، اتجاهات المواطن العربي نحو رجل الأمن، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

12-محمد الأمين البشري، 2003م، الشرطة المجتمعية – مفهومها وتطبيقاتها- أبو ظبي، مركز البحوث والدراسات الشرطية.

13-محمد علي العطار، 1995م، علاقة الشرطة بالمجتمع، الشارقة ، مجلة الفكر الشرطي، المجلد 4 العدد1 .

14-مصطفى العوجي، 1980م، دروس في العلم الجنائي ، التصدي للجريمة، بيروت ، دار نوفل للنشر.

15-مصطفى النصراوي، 1992م، قياس الوعي الأمني لدى الجمهور العربي، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

16-Morley . R and Mullender . A,1994,preventing domestic violence,London ,Home office department

17-Shipway . L,2004, Domestic violence, London ,Routledge